الاقتصاد الأسود: مَعالم الاقتصاد الخَفِيّ في سوريّة 2021

إعداد: خالد التركاوي
باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

دراسة
تشرين الأول/ أكتوبر 2021

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلّقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلّقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنيّة الواقعية الدقيقة.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات – 2021
www.jusoor.co

تمهيد

يجري الحديث عن الاقتصاد الأسود في أدبيات علم الاقتصاد كواحد من مرادفات اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد السري أو الاقتصاد غير الرسمي، ويمكن تعريفه بأنه: "الأنشطة الاقتصادية التي يُمارِسها الأفراد والمؤسَّسات ولا يتم إحصاؤُها بشكل رسمي، ولا تُعرف مكوّناتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي لا تخضع للضرائب أو الرسوم وبالتالي للقانون"[1]، ومن التعريف نستطيع أن نَجِد أنَّ الاقتصاد الأسود يَتَّصِف بمجموعة من الخصائص أبرزها:

1. العمل خارج القانون: أي أنه يبتعد عن الاستظلال والاحتماء بالقانون ويعمل بعيداً عنه، وفي هذا الإطار نستطيع أن نلاحظ نوعين رئيسيْنِ من الأنشطة وهُمَا:

- أنشطة مسموحة من قِبل القانون: كالتجارة في السلع الغذائية والألبسة والمعدات الأخرى المسموح بالتعامل بها في إطار القانون، ولكن العمل بها يتم من خلال مخالفة القانون كالتهرب الضريبي بحيث لا يتم تسجيل التعاملات فيها قانونياً لتجنُّب احتساب الأرباح الحقيقية للشركة، أو إدخالها للبلاد عَبْر التهريب من أجل تجنُّب دفع الرسوم الجمركية، أو حتى الغش والتلاعب بالمواصفات، مما يجعل الموادَّ والسلع تأخذ قيمة أعلى من قيمتها الحقيقية، وتتحمل بالتالي تكاليف نظرية أعلى تُحقِّق في النهاية مصلحة الطرف الذي قام بعملية الغشّ.
- أنشطة ممنوعة في إطار القانون: كالعمل في تجارة المخدرات أو الأسلحة أو تهريب البشر أو تجارة الأعضاء، أو القيام بعمليات تصنيع مخالِفة للقانون كأن يتم تصنيع التبغ أو الكحول الذي غالباً ما تحصره الدولة بشركات معيَّنة أو حتى تصنيع الحبوب المخدرة وغيرها من السلع التي يُعَدّ التعامل بها أو حيازتها أمراً مُخالِفاً ويخضع لرقابة قانونية صارمة.

2. عمليات غسيل الأموال: ويطلق عليها أحياناً اسم "تَبييض الأموال" فهي بالأصل أموال سوداء أو أموال قذرة أي ناتجة عن القيام بعمليات خارج القانون في إطار ما تم ذكره في الخاصية السابقة، بحيث يتم تطويرها وإدخالها في مرحلة جديدة تُشبِه آلة الغسيل بحيث ترفع عن هذه الأموال ما فيها من أوساخ. وفي الواقع لا تصبح الأموال نظيفة، إذ تبقى من مصدر غير قانوني، ولكن يتم إخفاء الأوساخ والجانب الأسود منها بحيث يظهر للجمهور والمراقبين بأن هذه الأموال نظيفة، فغسيل الأموال في تعريفه الاصطلاحي: "إجراءات يتم اتخاذها لإخفاء مصادر تحقيق الأموال غير المشروعة والعمل على إدخالها في نهر الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويل المالي والنقدي"[2].

---

(1) شهاب شيخان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسة)، مجلة جامعة الأنبار، العراق، ص3، 2013:
https://iasj.net/iasj/download/d12c6594c317d56e

(2) عبد الله عزت بركات، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ص217، الرابط:
https://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_04/article_09.pdf

وتتم عمليات غسيل الأموال في إطار إضفاء طابع شرعي على هذه الأموال لاستثمارها لاحقاً أو إيجاد طريقة لنقلها وتحويلها واستخدامها في عمليات سوداء من جديد، فليس مطلوباً دائماً أن يتم غسل الأموال لتدخل الاقتصاد الشرعي، فهذا له فوائده الاقتصادية وإن كان المصدر غير شرعي، ولكن ما يقوم به العاملون في الاقتصاد الأسود هو إنشاء شبكة تهريب لهذه الأموال تُسهِم في تطوير أعمالهم، لذا فالتعريف الأفضل لعملية تبييض الأموال هو إنشاء غطاء رقيق من الأعمال لإخفاء حركة الأموال بحيث يتم استخدامها في وقت لاحق في عمليات ضِمن الاقتصاديْنِ الرسمي وغير الرسمي.

3. الطرق الخفية والملتوية في تنفيذ الأعمال وتطويرها: وهي مسائل مترافقة مع الاقتصاد الأسود، ففهمه يكون صعباً ومعقَّداً ليس لصعوبة تكوينه بل لتعدُّد الأدوات التي يتم استخدامها ومحاولة إخفائها، واليوم -أكثر من أي وقت سابق- تتطوَّر أدوات الاقتصاد الأسود خاصة مع وجود البنوك الرقمية والعملات الرقمية وتعدد الواجهات والشركات القادرة على القيام بعمليات تحويل وبيع وشراء.

4. عدم القدرة على إحصائه: وذلك لكونه عادةً لا يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي والحسابات الاقتصادية الأخرى، لذا نجد عادةً أن الاقتصاد الأسود يتم تقديره أو تقدير جزء من أنشطته فقط ويستدلُّ عليها دون معرفة أماكنها على نحو دقيق أو حجمها الحقيقي، فهي شيء يمكن تخيُّله وتقديره ولكنه سُرْعان ما يتحرك ويتغير، فالأمر يُشبِه ظلّ الشخص الذي تكون ملامحه غير واضحة تماماً.

5. اقتصاد وليس مجرد سُوق: فالحديث عن الاقتصاد الأسود هو حديث عن مكونات الاقتصاد كلها، بمعنى أنه يتوفَّر في هذا الاقتصاد أنشطة الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك لكل من السلع والخدمات.

وتتوافر في هذا الاقتصاد أسواق لسلع وخدمات عديدة يوجد فيها بائعون أو عارضون ومُشترُون أو أصحاب طَلَب، ويتمتع هذا الاقتصاد بشبكة أعمال رئيسية تتعلق بعمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل، وكذلك شبكات ثانوية تتعلق بنقل الأموال والقِطَع والموادّ الأولية وحتى أجهزة الإنتاج، وتتوافر فيه عمالة وطلب وعرض ومختلف الآليات الأخرى التي تتوافر في الاقتصاد الطبيعي.

هكذا فإن الاقتصاد الأسود منتشر وممتدّ في عدد واسع من الدول، وبسبب عدم قدرة القانون على ضبطه وتعامُله بطريقة مختلفة مع مسألة الحدود القومية للدولة فقد يكون عابراً للقوميات في شبكاته وأسواقه، وهو لا يقتصر على العمل في الدول ضعيفة السلطة القانونية بل يجد ويبتكر أدواتٍ للعمل في مختلف الدول بما فيها تلك المتطوِّرة وذات القدرة على ضبط الأعمال الاقتصادية بشكل أكبر، وإن كانت بعض الدول كحالة سورية تشكِّل أرضية خصبة لمثل هذا الاقتصاد نظراً لعدد كبير من العوامل التي سنتطرق لها لاحقاً.

الشكل رقم (1) خصائص الاقتصاد الأسود

يصعب إحصاؤه
لكونه لا يدخل في حسابات الناتج القومي

طرق ملتوية في ممارسة الأعمال
يتمتع بالغموض والإبهام والضبابية

أكثر من مجرد سوق سوداء
يحتوي على عدد كبير من الأسواق
والتعاملات وعمليات التوزيع والإنتاج

غسيل الأموال
مترافق مع عمليات غسيل الأموال

العمل خارج إطار القانون
سواء بسلع مسموحة قانونياً بشكل
مخالف للقانون أو بسلع مخالفة للقانون

أولاً: خصائص الاقتصاد الأسود في سوريّة

تتشابه خصائص اقتصاد الظل في معظم دول العالم، إذ إنها غالباً ما ترتبط بخاصية العمل بعيداً عن السلطة، أي أنه اقتصاد لا يقصد تنظيمه من قِبل السلطة الحاكمة فهو غير قانوني وغير مسموح به ويجب على السلطة أن تكافحه وتصدر القوانين وتطبق كل ما هو ممكن لتقييد حركة هذا النوع من الأعمال، وفي المقابل تشجيع الأعمال البيضاء التي ينعكس رواجها على الجمهور والدولة.

ولكن في الحالة السورية كان هناك اختلاف في هذه النقطة، حيث رعت السلطة الاقتصاد الأسود لأسباب مختلفة سنذكرها لاحقاً، كما أن ضعف المركزية وتراجُع قدرات القانون على الأراضي السورية في مرحلة ما بعد 2011 أسهم في تعزيز هذا النوع من الاقتصاد وجعله شائعاً بوضوح أكثر من قبل، ونستطيع أن نقول بأنه رفعه من تحت الطاولة ليضعه على أعلاها مع ملاحظة أنه امتد وأصبح أكثر تشعُّباً.

يتشابه الاقتصاد الأسود في سوريّة مع بقية الاقتصادات في كثير من النقاط ولكنه يتميز بخصائص تجعله فريداً بشكل ملحوظ، وهذه أهمها:

01 اقتصاد رمادي

مع وصول الأسد الأب إلى السلطة كاستمرار لحكم البعث باتت التعيينات في المراكز العليا في الدولة تعتمد على الوَلاء بشكل واضح، الوَلاء وليس الكفاءة في بلد تسيطر فيه الدولة على معظم الأنشطة الاقتصادية. فالاقتصاد الاشتراكي هو ما يتبنَّاه البعث مع السماح بمنشآت اقتصادية خاصة صغيرة الحجم أو مِجْهَرية.

وجود شخصيات مُعيَّنة على أساس الولاء للحزب والقائد كان له مقابل، فهذه الشخصيات أدركت أن مقابل الوَلاء هو إطلاق صلاحيّاتها في المنشآت الاقتصادية التي تديرها أو في مساحات النفوذ التي تمتلكها مما مكَّنها من جمع أموال ضخمة من خلال الرِّشا والمناقصات التي رست على أقربائهم أو المحسوبين عليهم.

إن "رياض شاليش" على سبيل المثال هو أحد الشخصيات التي تم تعيينها في إدارة منشأة إنشاءات سكنية تتبع سرايا الدفاع في الثمانينيات، ثم تولى رئاسة مؤسسة الإنشاءات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، و"شاليش" مقرب من العائلة الحاكمة لسورية بصلة قرابة ولديه ولاء مطلق، وهو جزء من أسرة تعمل في مجالات اقتصادية وأمنية وعسكرية وقد استخدم نفوذه لتأسيس شركة إنشاءات خاصة وشركة اتصالات واستطاع أن يقوم عَبْر شركته بتوريدات واستثمارات في كل من العراق ولبنان[3].

(3) رياض شاليش من الآباء المؤسسين للفساد، الاقتصاد، 2018/05/24: https://www.eqtsad.net/news/article/20006/

جمع "رياض شاليش" ثروته من خلال استغلال نفوذه في مؤسسة الإنشاءات العسكرية، حيث كان يحصل على مناقصات من الشركة الحكومية لشركته الخاصة وهو مدير للشركتين، كما كانت الأمور تسير عَبْر الجهاز المصرفي اللبناني والسوري بسهولة ويسر، فيما بدا أنه تيسير من السلطة الحاكمة مقابل الولاء الذي منحته العائلة لحافظ الأسد ومن ثَمَّ لابنه بشار.

في أواخر الثمانينيات وطِيلة سنوات تلتها دفعت أمهات المعتقلات الكثير من المال لزوجات الضباط في الأمن والجيش لمعرفة مصير أبنائهن المفقودين، وهذا تكرر في مرحلة لاحقة بعد 2011 وكانت زوجات الضباط هن المفاتيح الرئيسية التي استخدمت لقبض الأموال وحفظها على شكل ذهب زينة. يوحي هذا الشكل من التعاملات بأن الأمر جرى بعيداً عن أعين السلطة، ولكن الحقيقة هي أن الأمر كان يتم عَبْر دفع مبالغ لضباط أعلى مقابل الحصول على معلومات عن المفقود أو المعتقل[4]، لقد حمى الضباط الكبار مَن هم أصغر منهم في الرتب.

يمكن للمتابع للشأن السوري أن يرى من هذه الصور كلها أن هناك مزيجاً بين ما هو أسود وما هو أبيض، فالأعمال القذرة التي كان يقوم بها المقربون من النظام السوري كانت تأتي في إطار العلاقات والنفوذ الذي يملكه هؤلاء في ظل عملهم في مؤسسات السلطة الحاكمة.

02 الغسيل عَبْر الجيل الجديد

رغم أن عدداً من المسؤولين المتنفِّذين كانت لديهم أعمالهم الخاصة أو شراكات مع بعض التجار من الطبقة التجارية التقليدية إلا أن الأمر كان أشبه بتحالُف خفيّ لم يظهر إلا من خلال الجيل الثاني لهؤلاء المسؤولين وتزامن الأمر مع تغيُّر شكل الاقتصاد السوري، حيث مع تسلُّم الأسد الابن للسلطة ترك الاشتراكية خلفه وأدخل ما عرف بنظام السوق الاجتماعي، وظهرت معه طبقة جديدة من رجال الأعمال عرفت "بالذئاب الشابة"[5] حيث استطاع الصاعدون الجدد أن يبدؤوا استثمارات فعلية ضخمة في مختلف القطاعات بناءً على ما راكمه آباؤهم من ثروات.

"الذئاب الشابة" التهمت كل شيء تقريباً معتمدة على مزيج من نفوذ وكاريزما وشهادات علمية، حيث استدركوا النقص الذي كان يواجه آباءهم واستندوا إلى نفوذ الآباء وأموالهم لبناء تحالفات جديدة فيما بينهم التقت بمصالح البرجوازية التقليدية لتشكل معالم الاقتصاد السوري الجديد، وللحق فإن هذه الحقبة لم تدم طويلاً حيث سرعان ما انقلبت سورية رأساً على عقب مع أحداث الربيع العربي ليجد هؤلاء الشباب أنفسهم مضطرين للدفاع عن أنفسهم كونهم جزءاً من النظام السوري.

(4) مقابلة مع مديحة "ت." زوجة أحد المفقودين في سجون الأسد في فترة الثمانينيات، أجراها الباحث لأغراض البحث.
(5) عزمي بشارة، سورية ودرب الآلام نحو الحرية، المركز العربي لدراسة السياسات، قطر، الدوحة، ص305.

03 إتاوات لا ضرائب

التهرب الضريبي كان شائعاً في المؤسسات الخاصة، فمعظم مؤسسات القطاع الخاص كانت تتخلف عن دفع الضرائب والرسوم وعادة ما تكتفي بدفع مبالغ بسيطة لصالح مديرية المالية مقابل دفع إتاوة لمسؤول بشكل شخصي أو رشوة لموظف يُخفِّض أو يتغاضى عن الأرباح المحققة، ولكن من الناحية الاقتصادية غالباً ما كان هؤلاء يدفعون المبلغ نفسه، بمعنى أنهم لو دفعوا الضريبة بشكل صحيح ودقيق لكان مبلغها مساوياً أو ربما أقل بقليل من الإتاوات المدفوعة للمسؤولين، وهنا يبرز السؤال لماذا كان يهيمن هذا النوع من التعامل على الاقتصاد، أو لماذا على التجار والشركات أن يدفعوا إتاوات وليس ضرائب ما دامت النتيجة الاقتصادية متماثلة؟

يدرك التجار أن المسؤولين الساخطين سيجعلونهم يتكبدون خسائر من خلال عرقلة معاملاتهم المقبلة حتى لو كانت أمورهم نظامية، كما أن تقديم الإتاوة للمسؤول كان يسمح لهم بتيسير أعمالهم بشكل سريع وعند الطلب دون أي عرقلة وبشكل أسرع منه في حالة كونه نظامياً، كما أن جمع الإتاوات لم يكن يتطلب سجلاتٍ رسميةً بل تفاوُضاً مُتفَقاً عليه بين طرفين، أي أنه أسهل بكثير من الناحية الحسابية من الضرائب.

لقد ساهم الفساد المنظم بإيجاد نوع من العلاقات الاقتصادية تعتمد على الإتاوات وليس الضرائب، بمعنى أنه لم يكن في سورية تهرُّب ضريبي فحسب، بل كانت هناك محاولة للتهرُّب من دفع مبالغ الإتاوات في بعض الأحيان من خلال الانتقال من مسؤول إلى آخر أو من خلال إخفاء بعض الأنشطة الاقتصادية.

04 خارج الحسابات الرسمية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي 40 مليار دولار في عام 2007[6] ويتوقع أنه فَاقَ 60 ملياراً في مطلع 2010[7]. وفيما ظلت أرقام إنتاج النفط والغاز مشكوكاً فيها، فإن 350 ألف برميل هو الإنتاج النفطي اليومي رسمياً[8]. هذه الأرقام هي التي كانت معلنة من طرف النظام، ولكن مع بداية الثورة السورية وخروج الحقول النفطية من يد النظام راح عدد كبير من الباحثين والمتابعين يشككون في هذه الأرقام[9]. وعلى فرض أن الأرقام الرسمية كانت دقيقة فإن ما يجنيه المُتنفِّذون في النظام السوري لم يكن يتم الإعلان عنه بكل تأكيد ولا يدخل في حسابات الدولة الرسمية، فأموال شخصيات مثل رفعت الأسد وعبد الحليم خدام تَتمَوْضَع بشكل رئيسي في خارج سورية، وكذلك الحال بالنسبة لعدد كبير من كبار المسؤولين. كما يُعتقد أن الجهاز المصرفي اللبناني شكَّل ملاذاً آمِناً للمسؤولين السوريين من الطبقة المتوسطة، وفي مرحلة لاحقة شكَّلت "دُبي" أحد أهم المراكز التجارية لأبناء كِبار المسؤولين، وكل هذه الحسابات البنكية والأموال لا تدخل في الحسابات القومية للبلاد.

(6) البنك الدولي، قاعدة البيانات، https://data.worldbank.org/country/SY
(7) خالد التركاوي، المشهد الاقتصادي في سورية 2020، مركز جسور للدراسات، 2020/12/30: https://bit.ly/3f8yFtL
(8) النفط والغاز في سورية، تي ري تي عربي، 2020/03/19: https://bit.ly/2WSSy1m
(9) عدنان الحسين، أرقام مثيرة عن النفط، الجزيرة نت، 2019/11/23: https://bit.ly/2X2mk3F

الشكل رقم(2) شبكة الاقتصاد الأسود في سورية

ثانياً: تقديرات الاقتصاد الأسود في سورية

لما كان الاقتصاد الأسود وعملياته لا يدخل في الحسابات الرسمية فإنه من الصعوبة إجراء حسابات دقيقة لمعرفة نتائج أعماله وما يجري فيه بالضبط، ولكن بعض الدراسات قدَّرت حجم الاقتصاد الأسود بقُرابة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي السوري[10]، أي أننا نتحدث عن 10 مليارات دولار سنوياً على فرض أن الناتج المحلي الإجمالي يقارب 50 ملياراً، ولكن قبل الخوض في تفاصيل الأرقام علينا أن نعرف كيف يتم تقدير هذه الأرقام.

01 طريقة قوة العمل

عند النظر إلى قوة العمل في الدولة فهي تعني مجموع القادرين على العمل والراغبين فيه، ولكن أعداد العُمَّال الفِعليِّين قد يكون أقل من هذه القوة، وهي أعداد عادة ما تكون عاطلة عن العمل، ويبدأ السؤال أنه كيف يُؤمِّن هؤلاء دخولهم؟ يفترض أنه لا بد لهم من مصدرٍ ما للدخل قد يكون غير مصرَّح عنه في هذه الحالة، لذا فإنه يتم ضرب رقم هؤلاء برقم إنتاجية العامل الواحد لتقدير الحجم الإجمالي لإنتاجية الاقتصاد الأسود.

قد تكون هذه طريقة منطقية حقاً ولكن في الدول المتقدمة والدول التي يمكن أن يكون بالفعل كل شخص من هؤلاء قادراً على إيجاد عمل في الاقتصاد الأسود أو الأبيض، أما في حالة سورية فمن الصعب التقدير بمثل هذه الطريقة، فهي تفترض أن يصرح العاملون عن دَخْلهم بشكل شهري أو سنوي، وهي مسائل صعبة الحدوث في بلد كسورية حيث تغيب الأَتْمَتَةُ ويصعب ضَبْط العاملين، بل حتى معرفة عدد العُمّال نفسه هو مسألة صعبة في سورية حيث النظام السكاني ما يزال يعتمد على التقدير وكذلك النظام المالي والضريبي.

02 الفروقات بين الدخل والإنفاق

عادة ما يحسب الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من طريقة، منها طريقة الدخل حيث يتم حساب الأجور والأرباح وغيرها وهي تعطي تقديراً واضحاً لما يتم إدخاله للقطاعات في البلد. والطريقة الأخرى هي الإنفاق حيث يتم تقدير ما يتم إنفاقه من قِبل القطاعات المختلفة كاستهلاك الأُسَر مثلاً والإنفاق الحكومي وهكذا، ولكن عادة ما تكون هناك فُروقات.

ولننظر إلى أسرةٍ مَا تنفق 300 دولار على سبيل المثال علماً أن دخلها 200، هنا يجب أن يكون هناك مصدر ما للدخل غير مصرَّح عنه، أو حوالات غير رسمية، أو عمل غير مصرَّح عنه، أو تهرب ضريبي لأحد العاملين في الأسرة أو نشاط غير مشروع، وهذه الطريقة مفيدة ونافعة في الحالة السورية إلى حد كبير، وهذا يمكن تقديره في الحالة السورية عن طريق سحب عينات واسعة من السكان ومعرفة إنفاقهم ودَخْلهم وبالتالي استنتاج الفُروقات وتعميم النتائج.

( ) Friedrich Schneider, Shadow economies and corruption of all over the world, University of Linz, September 2006: https://ftp.iza.org/dp2315.pdf

03 التقدير عن طريق استهلاك الخدمات

عادة تستهلك المنشآت كميات معينة من المياه والكهرباء وحتى عدد العمال لإنتاج محدد، وكلما زاد استهلاكها وتوظيفها فإن الفرضية البدهية تعني زيادة في الإنتاج، وعندما لا يتم التصريح عن هذه الزيادة فإن هذا يعني أن هناك ما يتم إخفاؤه. هكذا يتم التعامل مع عموم البلد، حيث ينظر للاستهلاك الكهربائي مثلاً ويُقارَن بالإنتاج المصرح عنه ويكون الفرق هو نشاطاً غير رسمي، وهذه طريقة جيدة للتعرف على التهرب الضريبي والقضايا التي تتعلق بالأعمال غير المرخصة، ولكنها لا تكشف الكثير من المسائل بما في ذلك التهريب والرِّشا وبقية أنواع الفساد المنتشرة في سورية.

04 طريقة الطلب على النقود

تستخدم النقود لتنفيذ أعمال الشراء والتعاملات في الأسواق سواء للسلع البيضاء أو السوداء، وزيادة الطلب على النقود يعني ارتفاعاً في الأسعار أو زيادة في الإنتاج، وهي الأسباب المنطقية لزيادة المعروض النقدي، ولكن ماذا لو لم يقع أي ارتفاع في الأسعار أو تحدث أي زيادة في الإنتاج؟ هذا قد يشير إلى وجود تعامُلات غير مسجَّلة، ويمكن أن تعطي هذه الطريقة دلالات واسعة في الحالة السورية[11].

عند النظر إلى طريقة الفروق بين الإنفاق والدخل نجد رقماً كبيراً في 2021، حيث تُقدَّر احتياجات الأسرة السورية خلال شهر تموز/ يوليو 2021 بأكثر من 1,2 مليون ليرة سورية[12] ويُقدَّر الحد الأدنى اللازم للبقاء على قيد الحياة بربع هذا المبلغ على أقل تقدير أي أننا نتحدث عن 300 ألف شهرياً، ولكن في الواقع فإن متوسط الرواتب لا يتجاوز 100 ألف ليرة لكل مَن في القطاع الخاص وأقل من ذلك في القطاع الحكومي، وهكذا يكون لدينا اقتصاد أسود يقدر بضعفَيْ الاقتصاد المصرَّح به في مناطق سيطرة النظام، وقد تقل هذه النسبة في مناطق المعارضة قليلاً بسبب ارتفاع الأجور نسبياً.

كما يلاحظ أن أعداد الرواتب التي يتم منحها لكل من عناصر "هيئة تحرير الشام" و"الجيش الوطني" و"قوات سورية الديمقراطية" هي ضِعْفَا المُعلَن عنه، وهو رقم منطقي للغاية، بمعنى أن تقدير الاقتصاد الأسود اليوم يزيد عن ضِعْفَيْ الاقتصاد الرسمي في هذه المناطق.

يمكن تقدير الاقتصاد الأسود في سورية في عام 2021 بضعفَيْ الاقتصاد الرسمي المعلن عنه في المناطق الثلاث المُسيطَر عليها من قِبل قُوَى مختلفة، أي أنه قد يمثل 200٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسورية اليوم.

(10) The Monetary Method to Measure the Size of the Shadow Economy, Revue economique, 2009: https://www.cairn.info/revue-economique-20095--page-1069.htm

(11) مؤشر قاسيون للتكلفة المعيشية للأسرة، حزب الإرادة الشعبية، 2021/7/19: https://kassioun.org/economic/item/69508-2021

ثالثاً مقومات الاقتصاد الأسود في سورية خلال 2021

في 2021 يمكن النظر للاقتصاد الأبيض على أنه تلك الأنشطة الواضحة والمشروعة وليس بالضرورة المسجلة في السجلات الرسمية، كون الحديث اليوم يجري عن مناطق تخضع لإدارات مختلفة ولم يعد تسجيل وتدوين الأعمال مهمة رئيسية لدى هذه الإدارات، أي أنه يمكن النظر للاقتصاد الأبيض بطريقة جديدة، وهي عمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك المكشوفة والواضحة والتي لا يتم إخفاؤها أو إخفاء مدخولها عمداً، سواء كانت مسجلة رسمياً أم غير مسجلة، فتجار الألبسة المستعملة والمواد الغذائية في الشمال السوري على سبيل المثال يقومون بأعمال مشروعة ولكنها غير مسجلة في سِجِلّات الإدارة التي تسيطر على المنطقة وهذا لن يجعلها تدخل في إطار الاقتصاد الأسود.

وبالمثل، يمكن تعريف الاقتصاد الأسود في سورية بأنه تلك العمليات والتعاملات الاقتصادية الخفية في أنشطة مستنكرة اجتماعياً، أي أن المخالفة هنا لقواعد المجتمع وليس الدولة كونها لم تعد تسيطر على الأسواق والأراضي ولا يخضع كل السكان لنفوذ إدارة أو سلطة واحدة، ومنها على سبيل المثال تجارة السلاح.

ومن أبرز الأعمال التي يقوم عليها الاقتصاد الأسود في سورية خلال عام 2021 ما يلي:

01 تجارة السلاح

قبل 2012 كان السلاح مُحتكَراً من قِبل السلطة بشكل ملحوظ، وكانت قطع الأسلحة غير المرخصة منتشرة في بعض المناطق النائية في شرق سورية وأرياف حمص وحماة. وبعد أشهُر طويلة نسبياً على بَدْء الثورة السورية ظهر السلاح بشكل أكبر في مختلف مناطق سورية، ويعتقد أن عمليات التهريب من لبنان والعراق كانت تجري مع المناطق الحدودية في سورية منذ أواخر 2011، ثم أصبح التسليح عَبْر غرف عمليات أمراً رائجاً، ولكن رغم هذا استمرت تجارة السلاح أو استخدامه كسلعة في سورية، حيث بدأنا نجد محلات بيع وصيانة سلاح أو متعهدين فرديين في مختلف المناطق السورية، وفي 2015 كان أي شخص يستطيع الدخول إلى أحد محلات بيع السلاح في شمال سورية للتفاوض على شراء دبابة.

إذن، خارج إطار المقاومة والحرب باستخدام مختلف أنواع السلاح ظل هناك تُجار يتعيشون من وراء هذه المهنة، حيث يكثر الطلب على السلاح الفردي مثل المسدسات من أنواع مختلفة[13]، وتُؤمِّن هذه التجارة مدخولاً لتُجّار وسماسرة إضافة لبعض العُمّال في مجال صيانة السلاح وإكسسواراته.

(13) مقابلة مع أبو أحمد، أحد أصحاب محلات السلاح في الشمال السوري سابقاً، أجراها الباحث في شهر أيار/ مايو عام 2020.

02 الفدية والإتاوات والرِّشا

بدأت عمليات الخطف في سورية في أواخر 2011[14] ومنذ ذلك التاريخ أصبحت عمليات الخطف لغرض التبادل ودفع الفدية سوقاً رائجاً. كان يتم التركيز على خطف القادرين على الدفع من أبناء الأغنياء وفي معظم الحالات الأجانب في سورية[15]. ويتوقع أن الفدية ظلت تُشكّل مصدراً للدخل لكل من الشبيحة وبعض الجماعات المسلحة في شمال سورية.

وبشكل أكثر تنظيماً، كانت الأموال المقبوضة لأجل الإفراج عن المعتقلين أو معرفة مصير معتقل في سجون النظام السوري هي الأخرى سوقاً رائجة لها سماسرتها المعروفون في مناطق سيطرة النظام، حيث يتم دفع مبالغ بملايين الليرات السورية للحصول على معلومات عن مُعتقَل وأكثر من ذلك بكثير للإفراج عنه.

03 تجارة البشر

أخذت عمليات الاتجار بالبشر في سورية شكلين رئيسيْنِ، أكثرهما شيوعاً هو التهريب عَبْر الحدود سواءً عَبْر الحدود السورية اللبنانية التي تُؤمِّن مصدراً للدخل لعناصر حزب الله الذين يحصلون على مبلغ لا يقل عن 500 دولار عن كل شخص يتم تهريبه، أو عَبْر الحدود السورية التركية التي تُؤمِّن واردات لهيئة تحرير الشام التي تحصل على مبلغ 50 دولاراً عن كل شخص يعبر إلى تركيا،[16] إضافة إلى عشرات المهربين الذين يقومون بعمليات وساطة للتهريب نحو العراق وتركيا ولبنان.

كذلك هناك نوع آخر من الاتِّجار بالبشر هو تجارة الأعضاء التي انتشرت بشكل واضح وشِبْه علني في مناطق سيطرة النظام السوري،[17] حيث يتم بيع أعضاء تحت غطاء التبرع تارة، وتارة أخرى من جثث القتلى والمختطفين.

04 استغلال النفوذ أو السلطة للحصول على الأوراق الرسمية

رغم مرور عشر سنوات على اندلاع الاحتجاجات في سورية وفقدان النظام لكثير من قدراته بما فيها قدرته على تقديم الخدمات الأوَّلية للمواطنين كخدمات الصحة والتعليم والإغاثة، بقيت مسألة إصدار الأوراق الرسمية حكراً على سلطات النظام، حيث لم تعترف معظم الدول بالأوراق الصادرة عن جهات أخرى، وظل جواز السفر وعمليات تسجيل المواليد الجدد وتسجيل عقود الزواج وشهادات الميلاد والبطاقات الشخصية والمعاملات العقارية وعمليات البيع والشراء وغيرها من الأوراق الرسمية في يد النظام.

(14) اختطاف بشرى الزبن في حمص، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 2011/10/04: https://www.shrc.org/?p=9969

(15) إطلاق سراح ثلاثة صحافيين إسبان اختُطفوا في سورية العام السابق، بي بي سي عربي، 07-05-2016: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/05/160507_syria_spanish_journalists

(16) مقابلة مع أحد المهربين في الشمال السوري أجراها الباحث في عام 2018.

(17) لماذا حذفت صحيفة البعث السورية تحقيقاً حول تجارة الأعضاء؟ العربي الجديد، 10/04/2020: https://bit.ly/3zUfICs

ويضاف إلى ذلك تكلفة جواز السفر التي تصل في حالة الجواز المستعجل إلى 825 دولاراً أمريكياً تدفع بالقطع الأجنبي و350 دولاراً لحجز الموعد في قنصلية النظام السوري في إسطنبول،[18] كذلك يتم دفع مبالغ إضافية لأي ورقة يتم استخراجها.

وقد أصبحت سوق الأوراق الرسمية نشاطاً يلقى رواجاً كبيراً، حيث يتدخل فيه مجموعة من الوسطاء لاستخراج الأوراق ويدفع المستفيد في كل مرة مبلغاً كبيراً لتسيير أموره. بالتوازي هناك سوق لتزوير هذه الأوراق وتأمين بدائل مماثلة بأسعار أقل، وقد شهد هذا السوق خاصة في الشمال السوري رواجاً كبيراً، حيث يتقاضى أحد المكاتب في منطقة الدانا بريف إدلب مبلغاً وقدره 100 ليرة تركية على شهادة قيادة السيارات،[19] وأحياناً يعرف المستفيد أن الأوراق مزوَّرة وفي أحيان أخرى لا يعرف ذلك بل يتعرض للخداع بأن يطلب أوراقاً رسمية معينة فتصله مزوَّرة.

05 تجارة المخدِّرات والدخان

الدخان المهرب كان منتشراً في سورية في مراحل عدة وكذلك المخدرات، ولكن المشهد في 2021 أصبح أكثر وضوحاً حيث بالكاد يمر يوم بدون الإعلان عن حادثة توقيف عملية تهريب مخدرات من سورية أو ضِمن المناطق المختلفة في سورية، وتقدر كميات الحبوب المخدرة التي تمت مصادرتها قبل دخول الدول الأخرى قادمة من سورية بحوالَيْ 46600 كغ من الحبوب المخدرة،[20] أي ما يزيد عن 24 مليون حبة تقريباً، وهذه الكميات التي تم إيقافها فقط؟ كما قدرت مصادر أخرى قيمة كميات الحبوب المخدرة المهربة بأكثر من 3,4 مليار دولار أمريكي في 2020[21]، وتعد تجارة المخدرات اليوم أحد أعمدة تمويل النظام السوري والميليشيات المساندة له، ولم تَعُد المسألة تقتصر على التجارة بل صارت سورية مركزاً زراعياً وصناعياً لأنواع مختلفة من الحبوب المخدرة.

06 التهريب الداخلي والخارجي للسلع

بسبب سيطرة جهات مختلفة على الأراضي السورية فإن السلع التي تعبر من منطقة إلى أخرى باتت تحتاج إلى دفع مبالغ مالية عَبْر المعابر المفتوحة أو أن تدخل بطريقة غير رسمية، وقد أُنشئت بالفعل معابر ونقاط تهريب بين مناطق سيطرة الأطراف المختلفة، فنجد أن نهر الفرات على سبيل المثال يضمّ عدداً كبيراً من النقاط التي تسمح بتهريب النفط والقمح من مناطق سيطرة "قسد" إلى مناطق سيطرة النظام السوري[22]، ويُعَدّ تهريب الوقود والأدوية وسلع مختلفة أخرى من وإلى لبنان والعراق أيضاً تجارة تلقى رواجاً كبيراً وتُمارس على نطاق واسع.

(18) مقابلة مع يزن. ح، أجراها الباحث لأغراض البحث بتاريخ 09/06/2021.
(19) مقابلة مع سعيد. ر، أجراها الكاتب لأغراض البحث بتاريخ 06-09-2021.
(20) The Syrian Economy at War: Captagon, Hashish, and the Syrian Narco-State, COAR, April 272021-, https://bit.ly/3tAQPcY
(21) A dirty business': how one drug is turning Syria into a narco-state, the guardian, 072021-05-, https://bit.ly/3noijRP
(22) المعابر الداخلية في سورية، مركز جسور للدراسات، 2021/06/07: https://bit.ly/2VoaTCA

07 الغنائم

في إطلالته الإعلامية الأولى مع قناة الجزيرة، ذكر أبو محمد الجولاني القائد العامّ لهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)[23] أنهم لا يتلقون دعماً من أحد، وأن معظم تمويل الهيئة يأتي من "الغنائم" التي تحصل عليها من المعارك، وأنها تقبل دعماً غير مشروط من رجال أعمال وأفراد.

وبالفعل فإن "هيئة تحرير الشام" وفصائل أخرى اعتمدت على "الغنائم" في تمويل أنشطتها حتى صار مبدأ الغنائم نشاطاً يلقى رواجاً كبيراً، فعلى سبيل المثال في المعركة التي خاضتها "هيئة تحرير الشام" مع حركة "أحرار الشام" (منتصف 2017) سيطرت الهيئة على كامل مقدَّرات حركة "أحرار الشام" التي تُقدَّر بملايين الدولارات، وفي مدينة "سلقين" وحدها (شمال غرب إدلب) سيطرت الهيئة على مقدَّرات معسكر "خالد بن الوليد" التابع لحركة "أحرار الشام"، والتي قدرت آلياته وأسلحته بمليون دولار أمريكي، وكذلك سيطرت في نفس المنطقة على أستوديو إعلامي مجهَّز بتقنيات متقدمة تقدَّر كُلفته بنصف مليون دولار، ووضعت يدها على مستودعات سيارات تابعة لحركة "أحرار الشام" تقدَّر بألفَيْ سيارة (تقدر قيمتها بأكثر من عشرين مليون دولار) معظمها حديث، كما سيطرت على مقرَّات "جيش السنة" (واحد من أربعة فصائل تدير إدلب في ذلك الوقت وأحد مكوّنات جيش الفتح)، كما سيطرت الهيئة على فصائل صغيرة كثيرة[24] وكل هذا صبَّ كغنائم في صندوق الهيئة، ومع انحسار أعداد الفصائل يبدو أن فكرة الغنائم أصبحت أقل أهمية ولكنها تمارس على نطاق ضيق وفردي مع عناصر سابقين في فصائل أخرى أو منشقين عن فصائل عسكرية في 2021.

08 تجارة المواد المستعمَلة الخارجة من منازل المهجَّرين

راجت هذه التجارة منذ 2014 وبقيت ميليشيات تابعة للنظام السوري لسنوات طويلة تستخدم هذا النوع من التجارة لتصدير الخردوات أو بيع المواد المستعملة، وأنشأت أسواقاً كاملة للتعامل مع هذه المستخرَجات من منازل المهجَّرين الذي نزحوا أو هجروا منازلهم، وتصل بعض التقديرات لهذا السوق إلى 30 مليار دولار نسبة إلى أعداد المنازل المدمَّرة وهي سوق تحتوي على نطاق كبير من السلع تبدأ من الأدوات الكهربائية وتمتد إلى الألبسة والخردوات.

(23) الجولاني: حزب الله زائل.. ولدينا ثأر مع العلويين، قناة الجزيرة، 2014/5/27، https://bit.ly/38MIs4c
(24) خالد التركاوي، اقتصاديات الحرب في سورية، مركز جسور للدراسات: 2018/11/16: https://bit.ly/3zSmhFR

09 تجارة النفط والثروات الباطنية السورية

تُعَدّ تجارة النفط في سورية أحد أعمدة الاقتصاد السوري الأسود في الوقت الراهن، حيث سيطرت داعش في وقت سابق على معظم إنتاج النفط، واليوم تسيطر قوات سورية الديمقراطية على معظم الحقول النفطية ويتوقع أن إنتاجها النفطي اليومي يفوق 50 ألف برميل، أي ما يساوي 2,5 مليون دولار أمريكي يومياً على أساس مكسب يصل إلى 50 دولاراً في البرميل الواحد، رغم أن بعض المصادر تدعي أن الكميات المنتَجة أكبر من ذلك.[25]

ولا تقتصر تجارة النفط على النفط الخام بل أيضاً على تكريره وبيعه ونقله، وكلها أنشطة سوداء تجري بطرق ملتوية ولحساب جهات وكيانات خاصة وبدون أن يستفيد منها عموم السوريين الذين يمتلكون حق الانتفاع بالثروات الوطنية، ويتوقع أن حجم هذا السوق يصل إلى مليار دولار أمريكي سنوياً على أقل تقدير.

(25) وكالة: وصول إنتاج النفط في مناطق سيطرة قسد إلى 100 ألف برميل يومياً، روسيا اليوم، 2020/12/27، https://bit.ly/3BNNCtj

الشكل رقم (3) تمثيل تقريبي للأطراف المنخرطة في الاقتصاد الأسود السوري والعلاقات بينها في 2021

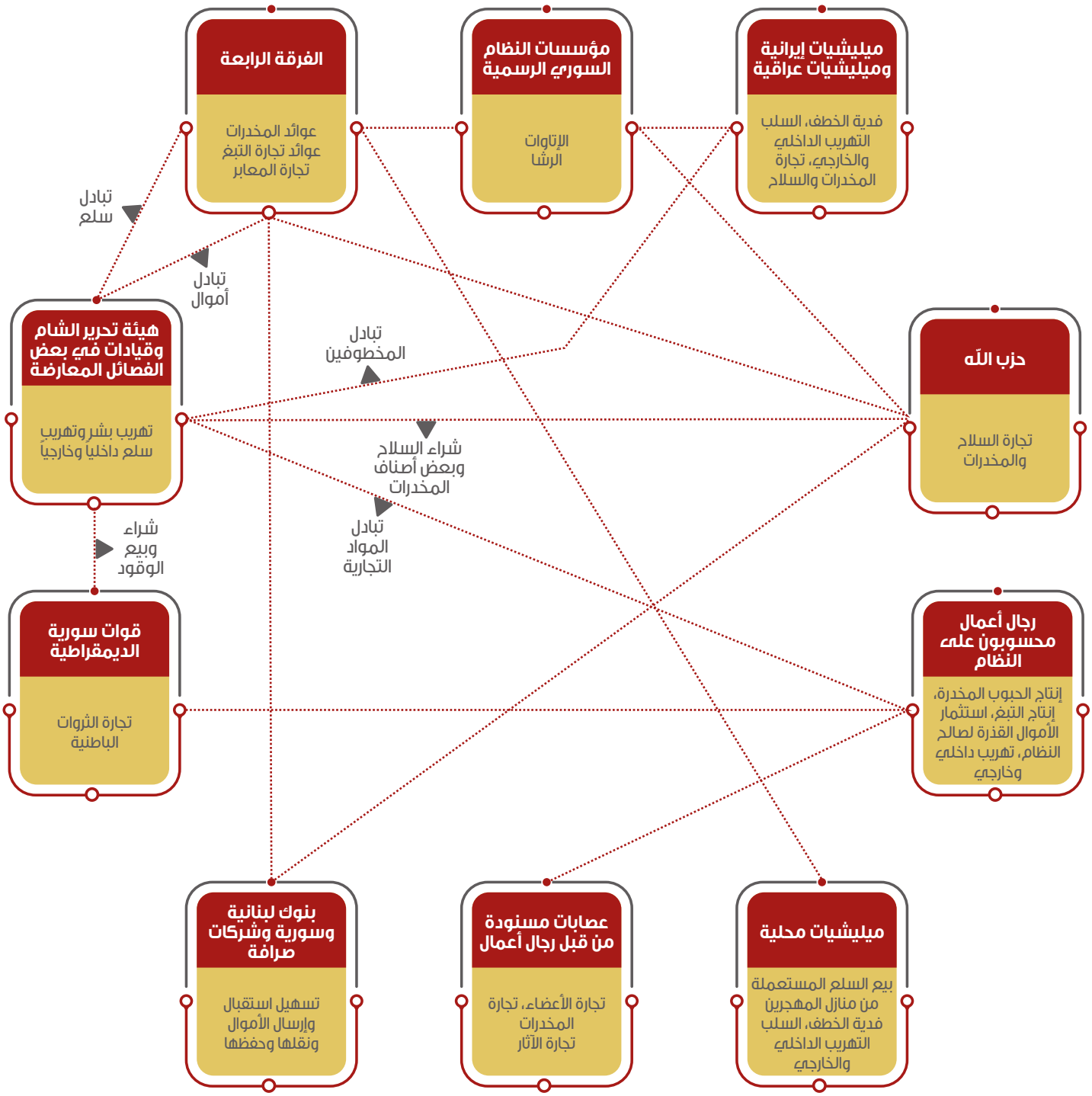

الشكل رقم (4) مكونات الاقتصاد الأسود في سورية 2021

خاتمة

إن الاقتصاد الأسود في سورية له جذور عميقة مرتبطة بوصول حزب البعث للسلطة، وقد تعمق بشكل واضح وتمت مَأْسَسَته مع وصول الأسد الأب إلى الحكم، حيث لعب كبار المسؤولين أدواراً ريادية في هذا الاقتصاد، ولكنه بقي في إطار مخفيّ وغير معلَن ولم تخضع معظم موارده للتَّبْيِيض إلا مع تغيُّر النهج الاقتصادي الرسمي الذي أتى به بشار الأسد تحت عنوان اقتصاد السوق الاجتماعي مما سمح لعدد كبير من أبناء المسؤولين باستثمار الأموال القذرة بشكل عملي داخل الاقتصاد، وهو ما شكَّل نقطة إيجابية من جهة إعادة ضخّ الأموال في الاقتصاد الوطني، ولكنها سُرْعان ما استثمرت بشكل مباشر ضد الشعب السوري ولصالح النظام، حيث وقف هؤلاء مع النظام السوري وبالتالي مع مصالحهم وسخروا أعمالهم ومواردها لصالح النظام.

وبوصف الاقتصاد الأسود خارجاً عن القانون ويتم بطرق ملتوية وتُمارَس فيه عمليات غسيل أموال فإن الحالة السورية كانت مميَّزة في هذا الإطار، وذلك لمشاركة كبار المسؤولين واستخدامهم السلطة لحماية مصالحهم والدفاع عنها، وقد استطاع هؤلاء أن يقوموا فعلياً بجمع مبالغ كبيرة ورثها أبناؤهم ليُدخلوها من جديد في نطاق الاقتصاد الرسمي ويمارسوا استثمارات واسعة لتصبح أموالهم بيضاء مَحمِيَّة بموجب القانون. ورغم هذا واجهت أرباحهم ومكاسبهم صعوبة في إحصائها رسمياً بسبب التهرب من الضرائب.

في السنوات القليلة التي سبقت 2021 بدأت الأعمال السوداء تصبح أكثر انكشافاً وانخرطت بها أطراف عديدة من جميع الأطراف لتتشعَّب إلى تجارة سلاح ومخدرات وتجارة بممتلكات المهجَّرين وامتدت لتشمل مختلف المناطق السورية، مما أغرى أطرافاً أخرى للدخول في السوق السورية في سبيل تحصيل بعض المكاسب على أساس الاقتصاد الأسود.

يمكن تقدير الاقتصاد الأسود في سورية في عام 2010 بقرابة 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي بناءً على عدد من الطرائق العلمية المعمول بها، وفي 2021 وبحسابات أَجرَيْناها يمكن أن يصل حجمه إلى ما نِسبته 200٪ من الاقتصاد الرسمي، وهو يغطي مجموعة واسعة من أعمال تجارة السلاح والمخدِّرات والاتِّجار بالبشر وبأموال المهجَّرين والثروات الباطنية ونشاطات تتعلق بالأوراق الرسمية وغيرها، كما تنخرط فيه معظم الأطراف العاملة في سوريَّة وتتشابك المَصالِح بينها في أكثرَ من نقطة.

الاقتصاد الأسود:
مَعالم الاقتصاد الخَفِيّ في سوريّة 2021

إعداد:

خالد التركاوي

باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تصميم واخراج

BEYOND CREATIVE.AGENCY

www.jusoor.co